

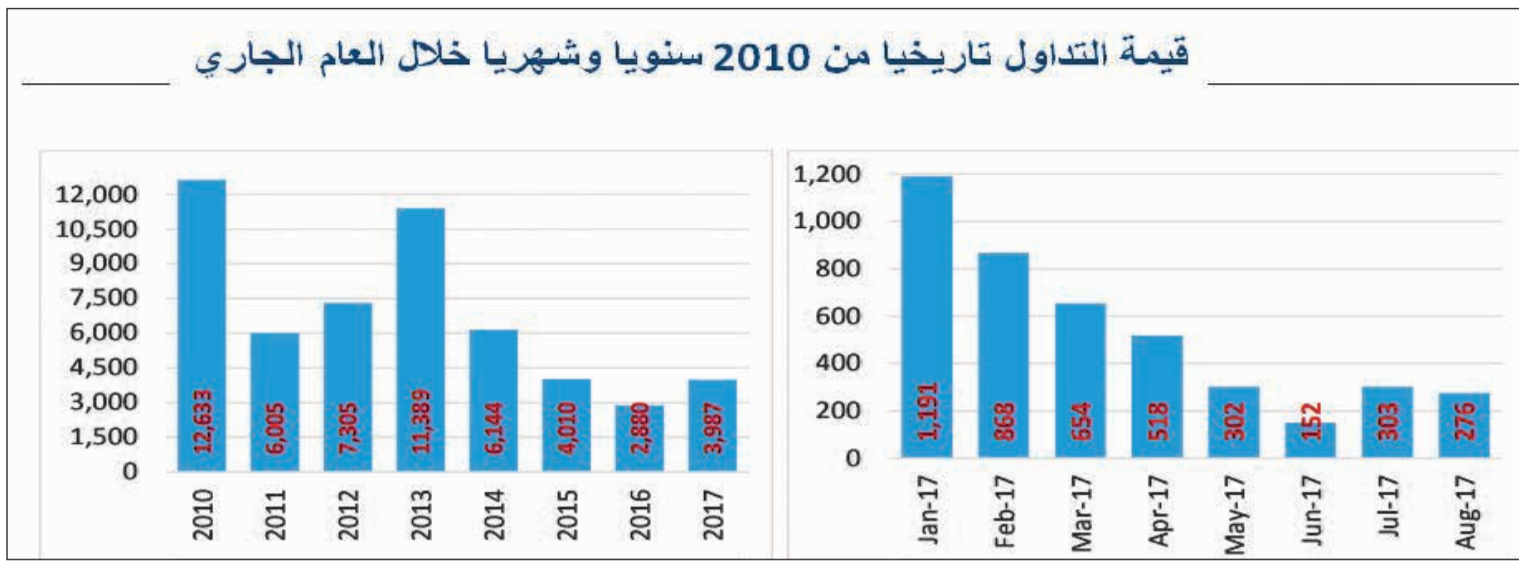
شح السيولة يدفع بتوقع الإدراج بمؤشر فوتسي على شريحتين ينتهي مارس 2019

ترقي البورصة للأسواق الناشئة يبدأ فعليا سبتمبر 2018

حيث تجاوزت قيمة التداول في بعض الأيام 80 مليون دينار. ويعد متابعة قوية خلال يناير لآداء الشهرين الأخيرين من 2016، بدأت السيولة تتلاشى وانخفضت بشكل مطرد حتى يونيو قبل أن تنتعش وتستقر عند مستويات 300 مليون دينار شهريا بعد شهر رمضان.

فترة تدفق الاستثمارات

ومن حيث تدفقات الأموال إلى السوق، يبدو أن الاهتمام الدولي قد ارتفع مرة أخرى في ضوء الأداء القوي في نهاية عام 2016، حيث شهدت الكويت عموماً أداءً ضعيفاً على مدى السنوات القليلة الماضية ويرجع ذلك أساساً إلى غياب المحفزات التي من شأنها أن تدفع سوق الأسهم إلى الارتفاع. ويبدو أن الإصلاحات والتغييرات التنظيمية في البورصة المحلية ونظام التداول، بالإضافة إلى عدد قليل من الصفقات الناجحة التي تم تنفيذها في السوق خلال العام، قد أعادت الاهتمام بالسوق إلى حد ما. وبلغ صافي التدفقات الخارجية إلى السوق نحو 65 مليون دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2017، وجاء منها 15 مليون دينار من دول الخليج، بينما تدفق 50 مليون دينار من مستثمرين دوليين، وذلك مقارنة مع صافي التدفقات الخارجية بنحو 42 مليون دينار من الصناديق العالمية خلال عام 2016.



من قبل فوتسي. وقد ظل السوق الكويتي خارج اهتمام المستثمرين لضعف سنوات نظراً لضعف الأداء وانخفاض مستويات السيولة، ولم يبدأ السوق حتى أواخر 2016 في جذب اهتمام المستثمرين وشهد انتعاشاً كبيراً في الأداء في حين عادت السيولة بقوة، وخلال الفترة من منتصف أكتوبر 2016 إلى نهاية يناير 2017، ارتفع المؤشر الوزني بنحو 25٪ في حين ارتفعت السيولة من متوسط قيمة التداول اليومي البالغ 10 ملايين دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016 إلى متوسط يومي يزيد عن 26 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الحالي،

الواضح، إذا تم هذا الإدراج، ما إذا كان التطبيق سيجري دفعة واحدة أو على مراحل كما في حالة قطر. وبسبب مخاوف السيولة، حدثت ترقية سوق قطر في شريحتين، بعد إعلان في سبتمبر 2015، تم تضمين 50٪ في سبتمبر 2016 و50٪ في مارس 2017.

مراجعة أداء سوق الكويت

يبدو أن الكويت قد استوفت جميع المتطلبات التسعة للتصنيف كسوق ثانوية ناشئة بعد التغيير في دورة السيولة إلى T + 3. وقد تم تنفيذ هذه الترتيبات بعد مراجعة مارس ولكن التغييرات لا تزال بحاجة إلى الموافقة عليها

في القسم المتعلق بالكويت أن مؤشر فوتسي راسل ينتظر التنفيذ الكامل للتحسينات المخطط لها في دورة التسوية وعملية التسليم مقابل الدفع المقرر إجراؤها في مارس 2017. كما ينص على أن الكويت ستبقى على قائمة المراقبة وستتم مراجعتها من أجل إدراج محتمل المراجعة السنوية في سبتمبر 2017.

وقال إن بي كيه كابيتال إن العديد من المشاركين والمحللين في السوق يتوقعون أن يتم الإعلان عن إدراج الكويت في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة في اجتماع سبتمبر 2017 على أن يتم التطبيق في سبتمبر 2018. ومع ذلك، فإنه يبقى من غير

ويزين واجيليتي. الإصلاحات الأخيرة.. ناجزة وقال إن الكويت ظلت على قائمة «فاينانشيال تايمز» للمراقبة من أجل إدراجها في سلسلة مؤشر الأسهم العالمية فوتسي للأسواق الناشئة منذ عام 2008، إلا أنه في العامين الماضيين فقط بدأت التغييرات تظهر في السوق، وبدأ ذلك جلياً في التحسينات على دورة التسوية، لجعلها أقرب إلى الامتثال للمعايير الدولية ومع متطلبات مؤشرات جودة الأسواق في لدى فوتسي. يذكر أن آخر تحديث مؤقت لتصنيف البلدان والصادر عن فوتسي في مارس 2017

الارجح نحو ستة كاملة بعد إعلان النتائج المرغوبة لاجتماع سبتمبر 2017، فإن الإعلان في حد ذاته سيشكل حافزاً إيجابياً للسوق المحلية. ونتيجة للحالات السابقة لرفع التصنيفات في البلد، قال إن بي كيه كابيتال أنه يتوقع أن يكون هناك تسارع في السوق ضمن فترة الإعلان وفي الأشهر التي تسبق التاريخ الفعلي للإدراج. وذكر التقرير إن الارتفاعات المتوقعة سوف تقتصر على الأسهم المتوقع إدراجها بالمؤشر والتي ستكون بالحد الأدنى 12 من الأسهم القيادية التي توقعها بيوت الأبحاث من قبل وبمقدارهم سهم البنوك

محمود عيسى
فرار الترقى لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة يوم الجمعة المقبل بعد إغلاق الأسواق الأميركية إعلان الترقى سيشكل حافزاً وإن تم تفعيله بعد أكثر من عام

بناءً على تجارب سابقة.. فورة متوقعة بعد الإعلان وقبل الإدراج الفعلي السيولة المتدفقة ستقتصر على قائمة الأسهم القيادية المرشحة للترقي وليس السوق ككل

قالت شركة البنك الوطني للاستثمار (إن بي كيه كابيتال) إن الكويت تسيير على الطريق الصحيح لتصنيفها كسوق ثانوي ناشئة من قبل مؤشر فوتسي راسل بحلول نهاية سبتمبر 2017، إلا أن الجدول الزمني والية الإدراج الفعلي لا تزال غير واضحة.

أما التوقعات حتى هذا الوقت فهي أنه بعد الإعلان الرسمي في سبتمبر 2017، ونظراً لقبود السيولة، فإن الإدراج سيعقب نهجاً مرحلياً عبر ادراج 50٪ من الوزن المتضمن في سبتمبر 2018 و50٪ في مارس 2019 مستشهدة في ذلك بالسوق القطرية التي اتخذت نفس الخطى تقريبا للإدراج. وقال «إن بي كيه كابيتال» إن مؤشر فوتسي يتبع منهجية موحدة موثقة جيداً لتصنيف البلدان. فبعد تعديل دورة التسوية والمقاصة في مايو 2017، يبدو أن الكويت قد استوفت جميع المتطلبات التقنية التي سيتم تصنيفها بموجبها كسوق ثانوية ناشئة. بيد أن هذه التغييرات لا تزال بحاجة إلى مراجعتها والموافقة عليها من قبل فوتسي.

مراجعة فترة البورصة

وعلى الرغم من أن الإدراج الفعلي قد يستغرق على

«الفيدرالي» يدعم رفعا واحدا للفائدة في 2017.. و3 مرات في 2018

«الوطني»: تعافي الاقتصاد الأميركي

دون المساعدة النقدية



مجلس الاحتياطي الفيدرالي

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن مسار السياسة النقدية والسياسات العالمية كانا العنوان الأساس والمحرك للأسواق في الأسبوع الماضي، حيث على صعيد السياسة النقدية، دعم مجلس الاحتياطي الفيدرالي شهادته السابقة بأنه ينظر في رفع جديد لأسعار الفائدة في السنة المالية الحالية مع نبرة المجلس المتفائلة المتفائلة حيال الاقتصاد الأميركي. وبالإضافة لذلك، خلس المجلس إلى أن تقليص الميزانية سيبدأ في أكتوبر كما توقعت الأسواق. وبعد إعلان المجلس، ارتفع عائد سندات الخزينة الأميركية ذات مدة سنتين إلى أعلى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية عند 1.4٪، فيما تحركت توقعات رفع أسعار الفائدة في ديسمبر في الاتجاه نفسه إلى نحو 60٪. وتشير نبرة المجلس إلى أن الاقتصاد الأميركي يعود في الوضع الطبيعي للنشاط الاقتصادي دون دعم المساعدة النقدية. وبالنظر إلى منحنى عائد الخزينة، فإن أسعار الفائدة للمد القصيرة ترتفع أسرع من أسعار الفائدة للمد الطويل، ما أدى إلى منحنى عائد مسطح. وتراجعت أيضاً أسعار الأسهم العالمية يوم الخميس مع إجراء المستثمرين تعديلات نتيجة إشارات من المجلس الفيدرالي بأنه قد يرفع أسعار الفائدة للمرة الثالثة هذه السنة. وبعد اجتماعه

مؤشر مصروفات الاستهلاك الشخصي، إلى 1.4٪ من سنة لأخرى في يوليو، مسجلاً أدنى ارتفاع منذ ديسمبر 2015. وإضافة لذلك، خفض المجلس توقعاته للتضخم من 1.7٪ إلى 1.5٪ لهذه السنة، فيما لم تجر تغييرات على معدل البطالة لسنة 2017. ويتوقع أن يخفض معدل البطالة أكثر إلى 4.1٪ في 2018 و2019.

وقد أبقى المجلس متوسط توقعه لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية على حاله لسنتي 2017 و2018، ويشير ذلك إلى أنه لا زال يدعم رفعا واحدا هذه السنة وثلاث مرات تكرار تراجع أرقام التضخم في الأشهر الستة الماضية. وتتوقع الأسواق حالياً احتمالاً نسبية 60٪ لرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة ليوم واحد في ديسمبر، ويؤيد حوالي 70٪ من مسؤولي المجلس رفعا لأسعار الفائدة في ديسمبر. ومع ذلك، هناك الكثير من الأرقام التي تنص على أن اجتماع المجلس في ديسمبر، ما قد يجعل أعضاء اللجنة يغيرون آراءهم، وقد يكون قرار رفع أسعار الفائدة في ديسمبر أو عدم رفعه متقارباً بالنسبة لبعض الأعضاء. وثانياً، انخفض الرسم البياني لسنة 2019 وما بعدها، ما يعكس تحولا حثامياً في المدى الطويل.

ليومين بخصوص السياسة النقدية، صوتت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح بالإجماع على إبقاء سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية ما بين 1٪ - 1.25٪، وبدأت عملية خفض ميزانيتها في أكتوبر كما توقعت الأسواق. وكانت المفاجأة الكبرى تعديل التوقعات الاقتصادية، التي تتوقع الآن نمواً أقوى هذه السنة، وتراجع معدل البطالة في السنتين المقبلتين، ووقتا زمنياً أطول لبلوغ التضخم المستهدف. وبالمقارنة مع التوقعات السابقة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، يتوقع أن يبلغ الجنيه مقابل الدولار 2.4٪ لسنة 2017 مقابل توقع سابق نسبية 2.2٪، وبيقت توقعات النمو لسنة 2018 على حالها عند 2.1٪. وبيقت آخر قرارات التضخم دون النسبة التي يستهدفها المجلس والبالغة 2٪، وتراجع مقياس المجلس المفضل للنمو السعري، وهو

ارتفاع عائد سندات الخزينة ذات السنتين لأعلى مستوى منذ الأزمة المالية العالمية عند 1.4٪

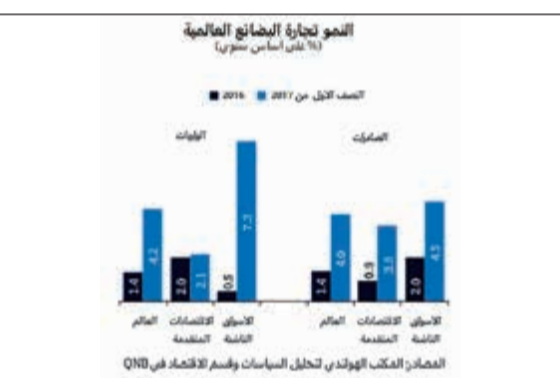
الوطني

انتعشت في الاقتصادات الناشئة الآسيوية والولايات المتحدة

«QNB»: 4٪ نمو متوسط

التجارة العالمية في النصف الأول

الناشئة، التي تمثل ما يقرب من 40٪ من التجارة العالمية، وكان أكبر مساهم في التجارة هو الواردات إلى الأسواق الناشئة الآسيوية، مع هيمنة الصين عليها. وقد ارتفع النمو الحقيقي في الواردات الصينية من 3.6٪ في المتوسط في عام 2016 إلى 12.5٪ في النصف الأول من عام 2017. وربما يكون ذلك نتيجة لنمو أعلى بعض الشيء في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين، وكذلك توفير المخلات للمصادر الصينية، كما كانت الولايات المتحدة مساهماً هاماً في نمو الواردات العالمية، حيث سجل نمو الواردات الحقيقي 4.1٪ في النصف الأول من عام 2017 مقارنة مع 0.7٪ في عام 2016. ثانياً، من حيث الصادرات، توزع النمو في التجارة العالمية على كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة، وكانت الأسواق الناشئة الآسيوية، خاصة الصين - مرة أخرى - مسؤولة عن معظم التسارع في نمو الصادرات العالمية. فالأسواق الناشئة الآسيوية تلعب دور مركز التصنيع في العالم وقد أفاد النمو العالمي هذه المنطقة أكثر من غيرها، فنمت الصادرات الصينية بنسبة 9.0٪ في النصف الأول من عام 2017 مقارنة مع نمو نسبته 2.6٪ في عام 2016.



باستثمارات ضعيفة (خاصة في الولايات المتحدة والصين) والتي تقبل إلى الاعتماد على نسبة أعلى من التجارة مقارنة بالأسواق الأخرى من النمو مثل الاستهلاك. وثالثاً، تباطأ تحرير التجارة مع الزيادة في التدابير الحمائية والتأخير في تنفيذ اتفاقيات كبرى جديدة حول التجارة. وأخيراً، أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض الاستثمار وانخفاض الدخل في البلدان المصدرة للسلع الأساسية.

ولكن في عام 2017، زالت العديد من عوامل إعاقة التجارة التي سادت خلال 2016. فقد تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتعافى الاستثمار في الولايات المتحدة والصين، وارتفعت أسعار السلع الأساسية. أولاً، بالنسبة لحجم الواردات العالمية، كان النمو يتركز في الأسواق

قال تقرير مجموعة QNB إن تراجع التجارة العالمية منذ الأزمة المالية وصل إلى أدنى مستوى له في منتصف عام 2016، ولكن الانتعاش الذي بدأ لاحقاً يتواصل الآن بقوة في 2017. وقد بلغ متوسط نمو التجارة العالمية 1.4٪ في عام 2016 ثم ارتفع إلى 4.1٪ على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2017 مع وجود مؤشرات مبكرة على استمرار النمو القوي في الأشهر الأخيرة. وعند دراستنا لهذا التسارع في التجارة العالمية، نجد أنه كان أكثر وضوحاً في الواردات إلى الأسواق الناشئة، وخاصة الاقتصادات الآسيوية الناشئة، بالرغم من أن نمو الواردات في الولايات المتحدة قد ارتفع أيضاً بشكل ملحوظ. أما من حيث الصادرات، فقد كان الارتفاع في التجارة السلعية أوسع نطاقاً ولكن كان متركزاً أيضاً في الأسواق الناشئة الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية.

تراجع نمو التجارة العالمية إلى أدنى مستوياته في 2016 منذ الأزمة المالية حيث تزامن مع عدد من التراجعات. أولاً، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية مع تباطؤ حاد في الاقتصادات المتقدمة بشكل أخص. ثانياً، كان النمو البطيء خصوصاً

70٪ من ثروات الخليجيين بسويسرا.. عقارية

غروب شمس سرية المصارف السويسرية

بورو في شكل استثمار عقاري أصبح يأخذ الشكل القانوني ولا توجد اتفاقات ضريبية معها في حال ازدواج الجنسية وباقي الدول الأوروبية. لم تشمل الاتفاقات الضريبية السويسرية دول الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يشير التقرير إلى أن 70٪ من ثروات رجال الأعمال الخليجيين الموجودة في سويسرا في شكل استثمارات عقارية و30٪ في شكل ودائع مصرفية بحسب معلومات عن توزيع ثروات رجال الأعمال السعوديين هناك فيما أكد التقرير أن هناك تبايناً بين توجهات رجال الأعمال الخليجيين حسب دولتهم فعلى سبيل المثال يتجه رجال الأعمال القطريون مؤخراً إلى زيادة الاستثمار بالمشركاة مع رجال أعمال سويسريين بنشأة صناعية إلى جانب العقارية. وقد زاد عدد الحسابات المصرفية القطرية في سويسرا خلال العام الماضي 10٪ ليتجاوز العدد أكثر من 1000 حساب مصرفي.

وعكس مزاج مصارفها الكبرى التي واجهت غرامات مالية، أنزلها القضاء الأميركي بحققها، بمليارات الفرنكات السويسرية. فوجدت حكومة العام الماضي أصبحت الجرائم الضريبية في سويسرا، حتى لو تم التخطيط لها من الخارج بداية لارتكاب عمليات غسل أموال فقد تغير العالم في عصر «العولة» وهامى سويسرا ترضخ لضغوط دولية ضريبية عليها، كي لا تتعرض إلى صعوبات في التجارة الدولية بحسب تقرير جريدة الحياة.

أرادت سويسرا أيضاً أن تخرج من القائمة التجارية السوداء الصارة بمصالحها الدولية، لاسيما أن كنا نتحدث عن المنتجات الغذائية والصيدانية والمنتجات الفاخرة والعائدات الخيالية الناتجة من سباحة رجال الأعمال الدوليين على أراضيها، والذين ينفقون سنويا مليارات الدولارات. تعتبر الولايات المتحدة الأميركية أول من «اخترق» أجواء سويسرا المصرفية السرية

